

Distr.: General
8 April 2011
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمانة العامة من
البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة أطيّب تحياتها إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (فرع شؤون الجمعية العامة) وتشرف بأن تشير إلى مذكرتها المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المتعلقة بترشح بيرو لشغل أحد المقاعد المخصصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس حقوق الإنسان لفترة السنوات الثلاث ٢٠١١-٢٠١٤، في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١.

وفي هذا الصدد، ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تورد مرفقة مذكرة بشأن تعهدات بيرو والتزاماتها الطوعية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وترجو البعثة الدائمة لبيرو أن تنشر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (فرع شؤون الجمعية العامة) الوثيقة المذكورة في الصفحة الشبكية للمنظمة.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة
التزامات بيرو في مجال حقوق الإنسان
الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤

تتبع بيرو خطا سياسيا ثابتا فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام الديمقراطية وسيادة القانون. فبيرو ترى أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية ومتعاضدة ومتراصة لا تقبل التجزئة. وبناء عليه، وقعت بيرو وصدقت على ثمانية من صكوك الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وكانت بيرو أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان. وخلال فترة عضويتها التي دامت سنتين، والتي انتهت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شاركت بنشاط في بناء مؤسسات المجلس وكان الهدف الرئيسي يتمثل في تعزيز الحماية والاحترام العالمي للحقوق الأساسية، في إطار معايير المشروعية، وعدم التمييز، ونبد الانتقائية السياسية. وتشارك بيرو حاليا بنفس القدر من الاهتمام في عملية مراجعة مجلس حقوق الإنسان.

وتطوعت بيرو لتكون ضمن أول البلدان التي خضعت للاستعراض في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل اقتناعا منها بأهمية هذه الآلية لتعزيز النظام العالمي لحقوق الإنسان.

وكانت حصيلة الاستعراض الدوري الأول لبيرو في مجلس حقوق الإنسان إيجابية للغاية. وأتيحت للدولة البيروية فرصة لعرض الالتزامات التي قطعتها والتقدم الهام الذي حققتة على الصعيد الوطني في سبيل توطيد الديمقراطية وضمان أعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما كررت بيرو في هذه المناسبة توجيه دعوة مفتوحة كانت قد وجهتها في عام ٢٠٠٢ إلى المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة التابعين للجنة حقوق الإنسان السابقة، التي أصبحت الآن مجلس حقوق الإنسان، لزيارة البلد وإجراء تقييم وتقديم تقرير وفقا لولايتهم. وتلقت زيارات من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة والفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة والمقرر الخاص لحقوق الإنسان للمهاجرين والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وتلقت مؤخرا زيارة من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. وقدمت بيرو دعما كاملا لأعمال آليات المجلس المذكورة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم بيرو عملية إصلاح نظام الدول الأمريكية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي باشرتها منظمة الدول الأمريكية وتهدف إلى تعزيز النظام من خلال الحوار بين الدول الأعضاء وأعضاء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وقضاة محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وتتبع الحكومة البيروية سياسة قوامها التقيد الدقيق بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان واحترام توصيات وأحكام هيئات النظام العالمي ونظام البلدان الأمريكية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترى بيرو أن على الدول الأعضاء في النظام العالمي وفي النظام الإقليمي على السواء أن تتعاون ولذلك شجعت سلسلة من المبادرات المموسة في هذا الصدد.

وقد أصبحت بيرو الآن دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة القانون وعلى أساس فصل السلطات من حيث التنظيم القانوني. وتنوّه الدولة البيروية بالإسهامات الهامة لنظام البلدان الأمريكية وللنظام العالمي في هذه العملية.

ولدى بيرو خطة وطنية لحقوق الإنسان وهي تعمل على الدوام على صيانة وتعزيز دعائم إقامة العدالة المستقلة على أساس معايير ضمان المحاكمة العادلة، ومكافحة التمييز ضد المرأة، ولصالح حقوق الطفل، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، ضمن فئات ضعيفة أخرى.

ولدى بيرو أيضا مكتب أمين المظالم وهو جهاز دستوري مستقل أنشئ بموجب دستور عام ١٩٩٣، وتمثل مهمته في حماية الحقوق الدستورية والأساسية للفرد والمجتمع، وكفالة تنفيذ الإدارة العامة لواجباتها وتقديم الخدمات العامة للمواطنين. وتصدر الإشارة إلى أن مكتب أمين المظالم، الذي يعد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، قد أنشئ وبأشر عمله وفقا لمبادئ باريس.

وإذ ترى حكومة بيرو أن انتشار الفقر المدقع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويوهن الديمقراطية والمشاركة الشعبية فإنها تقوم بتنفيذ سياسات اجتماعية لمكافحة الفقر، مدعومة بالنمو الاقتصادي الكبير الذي حققه البلد، من أجل ضمان تمتع مواطنيها تمتعا كاملا وفعليا بالحقوق الأساسية. وهو ما تجلّى في تقدم ملموس يمكن التحقق منه في مؤشرات التعليم والصحة ومحاربة سوء التغذية لدى الأطفال والخدمات الأساسية التي بلغت بالفعل المستويات المقترحة بالنسبة لعام ٢٠١٥، وفقا لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

وتكرر بيرو تأكيد جنوحها إلى الحوار سبيلا لحل الخلافات بالطرق السلمية وعزمها الوطيد على التصرف وفقا لدستورها السياسي وللصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ولهذا الغاية، تبذل بيرو جهودا من أجل تعزيز تدابير منع نشوء التوترات ونشوب النزاعات الاجتماعية وستواصل العمل مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الإسهام بشكل مفيد في احترام حقوق الإنسان.

ويجدر التنويه إلى التعهدات الطوعية التالية التي قطعتها بيرو في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، على الصعيد الوطني وفي إطار الأمم المتحدة على السواء:

على الصعيد الوطني:

- مواصلة تدعيم تدابير تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، سواء منها المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، مع التأكيد على عالميتها وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.
- تعزيز تنفيذ سياسات الإدماج الاجتماعي، والإنصاف، ومكافحة الفقر، بما يحسن نوعية حياة جميع مواطنيها ويزيد من رفاههم.
- كفالة الإنفاذ الكامل لجميع التدابير المتخذة، على الصعيد الدستوري والإداري والجنائي، بهدف القضاء على كل الممارسات التمييزية وتعزيز المساواة شكلا وموضوعا للأشخاص الخاضعين لولايتها وفقا للالتزامات المنبثقة عن الصكوك الدولية السارية.
- مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، بتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وضمان الحق في المحاكمة العادلة، وبالتالي تلبية أحد التطلعات المشروعة لمواطنيها والوفاء بالالتزام الذي يقع على عاتقها بموجب الدستور بتوفير الحماية القضائية الفعالة.
- إعادة تأكيد التزامها إزاء ضحايا العنف الذي عانت منه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات عن طريق إعادة أعمال الحقوق المدنية تدريجيا، وتوفير تعويضات في مجالي التعليم والصحة، وصرف التعويضات الجماعية والرمزية، في إطار الخطة الشاملة للتعويضات.
- تعزيز الحوار مع الشعوب الأصلية وتكثيف الجهود لتحسين نوعية حياتها، وبخاصة ما يتعلق منها بالحد من الفقر، من خلال تعزيز تنميتها وتوفير حماية ملائمة للبيئة التي تعيش فيها.

- كفالة التنفيذ الفعال للسياسات المعتمدة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٠٦-٢٠١١).
- تشجيع التصديق على جميع الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان.

على الصعيد الدولي:

- مواصلة عملها من أجل زيادة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، مع التأكيد على عالميتها وتربطها وتعاضدها وعدم قابليتها للتجزئة.
- مواصلة المشاركة بنشاط في عملية تعزيز مؤسسات مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراضية بهدف أساسي يتمثل في نهوض هذا الجهاز بقدر أكبر من الفعالية بالحماية والاحترام العالمي للحقوق الأساسية لجميع الأفراد في إطار معايير المشروعية وعدم التمييز ونبد الانتقائية السياسية.
- مواصلة المشاركة البناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها.
- مواصلة النهوض بتعزيز الإجراءات الخاصة للمجلس، وكذلك الدعوات المفتوحة الدائمة من جانب عدد أكبر من الدول. ويمكن أن تكون بيرو مثالا يقتدى به في هذا المجال بحيث أبقت على دعوة مفتوحة لكي تقوم هذه الإجراءات بزيارة للبلد وتقدم تقريراً وفقاً لولاياتها.
- مواصلة تقديم و/أو تأييد قرارات ووثائق أمام الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن موضوعات هامة في مجال حقوق الإنسان والموضوعات الوثيقة الصلة بها مثل الديمقراطية والفقر المدقع والإفلات من العقاب والشعوب الأصلية.
- العمل في سبيل تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- مواصلة النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية، ومواصلة المشاركة بنشاط في جميع الأعمال المضطلع بها في هذا الخصوص.
- مواصلة التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات من خلال تقديم التقارير الدورية التي تأخرت ونشر التوصيات المنبثقة عن هذه الهيئات وتنفيذها.
- مواصلة دعم الهيئات القضائية الدولية، وخاصة بتعزيز عمل واختصاصات المحكمة الجنائية الدولية وتعميم نظام روما الأساسي بشكل تدريجي.
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنظم الإقليمية.